

البنك الدولي للإنشاء والتعمير
المؤسسة الدولية للتنمية

تقرير مقدم إلى
مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك
عن سير العمل في تنفيذ خطة عمل جهاز الإدارة
ردا على
طلب تفتيش

بشأن برنامج

منحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي لليمن (المنحة رقم: H336-YEM)

اختصارات وأسماء مختصرة

منظمة مجتمع مدني
مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
إدارة الخدمات العامة
هيئة التفتيش
منحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي
إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
وثيقة التقييم المسبق للمشروع
وثيقة المشروع
وثيقة معلومات المشروع
رئيس فريق العمل

1. يتناول هذا التقرير تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل التي قدمها جهاز إدارة البنك إلى مجلس المديرين التنفيذيين في 15 سبتمبر/أيلول 2009، في سياق طلب استعراض هيئة التفتيش (طلب الهيئة برقم RQ09/05) المسجل في 20 أبريل/نيسان 2009 (الذي سيشار إليه كلما ورد بتعبير طلب التفتيش) فيما يتصل بمنحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي للجمهورية اليمنية/منحة رقم: H336/اليمن (التي سيشار إليها كلما وردت بمنحة الإصلاح المؤسسي) التي تمولها المؤسسة الدولية للتنمية. وقد أفاد من طلب التفتيش على وجه التحديد أن: (أ) المكتب القطري للبنك في صنعاء رفض الإفصاح عن معلومات عن منحة الإصلاح المؤسسي، وعلى الأخص تزويد الطالبين بترجمة عربية لوثيقة برنامج المنحة، و(ب) البنك خالف مبدأ الشراكة مع المجتمع المدني، و(ج) تنفيذ برنامج منحة الإصلاح المؤسسي سيؤدي إلى زيادة كبيرة للأسعار وزيادة معدلات الفقر في اليمن، و(د) الإفصاح في الوقت المناسب عن محتويات منحة الإصلاح المؤسسي كان من شأنه تمكين المجتمع المدني من المساعدة في تخفيف هذه الآثار. ويتضمن الملحق المرفق مصفوفة مفصلة لهذا.

التقييم العام للتنفيذ

2. بوجه عام، يشعر جهاز الإدارة بالرضا عن التقدم الكبير الذي تحقق في كل الأنشطة الرئيسية التي وردت في خطة العمل. وهي تشمل ما يلي: (أ) الدخول في حوار مع الجهة التي قدمت طلب التفتيش (سيشار إليها بتعبير طالبي التفتيش كلما ورد ذكرهما)، و(ب) تدعيم ممارسات إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بالإفصاح، والترجمة، والمشاورات وفق سياسات البنك المعمول بها، و(ج) رصد المخاطر المتصلة بتنفيذ برنامج منحة الإصلاح المؤسسي بالتشاور مع أصحاب المصلحة المباشرة، و(د) الاستمرار في تدعيم عمليات المشاركة ذات الصلة لمساندة برنامج البنك الدولي في اليمن. وخصصت إدارة المنطقة قدراً لا يُستهان به من موارد الموازنة لتنفيذ خطة العمل.

3. حافظ جهاز الإدارة طوال تلك الفترة على التواصل مع طالبي التفتيش. وتضمن هذا إجراء مشاورات بشأن تنفيذ برنامج منحة الإصلاح المؤسسي وبشأن البرنامج الأوسع نطاقاً للبنك في اليمن. وعقدت نائبة رئيس البنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اجتماعاً خاصاً وتم تبادل الأفكار بصورة اتسمت بالصراحة مع طالبي التفتيش في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

4. ينبغي ملاحظة أن تنفيذ خطة العمل تم في بيئة أمنية متدهورة بشدة. وأثر هذا على الإطار الزمني لتنفيذ بعض الأنشطة، ولا سيما خلال الفترة يناير/كانون الثاني-فبراير/شباط 2010، عندما تم إيقاف بعثات البنك الدولي وأغلقت بصورة مؤقتة البعثات الدبلوماسية الرئيسية في أعقاب تهديدات إرهابية. وأثّر هذا أيضاً على قدرة موظفي البنك على الحوار والتشاور مع منظمات المجتمع المدني التي يوجد مقرها خارج صنعاء، لأن السفر والانتقال داخل البلاد ما زال مقيداً لأسباب أمنية. وختاماً، وفي ضوء المخاطر الأمنية، وعلى أساس مشورة النظام الأمني للأمم المتحدة، اضطر البنك إلى تبني أسلوب "السير الحذر/light footprint" في اليمن الذي يختلف إلى حد ما مع جهود البنك للمشاركة في حملة إعلامية تفاعلية ونهج "الأبواب المفتوحة".

الإفصاح عن المعلومات والترجمة والتشاور في إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

5. **الإفصاح عن المعلومات.** قامت إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عملاً بالالتزامات في خطة العمل، باستعراض نظامها لرصد مدى الامتثال لسياسة البنك الخاصة بالإفصاح عن المعلومات فيما يتعلق بوثائق معلومات المشروعات، ووثائق التقييم المسبق للمشروعات، ووثائق المشروعات في المنطقة. وأصدرت نائبة رئيس البنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعليمات مفصلة إلى كل رؤساء فرق العمل في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2009. وتم تكليف وحدة (هي وحدة الفعالية الإنمائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) بمسؤولية رصد ممارسات الإفصاح والمتابعة مع فرق العمل متى دعت الحاجة. وقامت وحدة كل قطاع بتعيين منسق لشؤون الإفصاح يتولى مسؤولية رصد ومتابعة الامتثال للسياسات المعمول بها. ويجري حالياً إبلاغ إدارة المنطقة بجدول شهري لمتابعة ممارسات الإفصاح. وحتى 8 يونيو/حزيران 2010، حققت إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الامتثال التام لالتزاماتها بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بحفاظتها الحالية من مشروعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية.

6. **الترجمة.** في أعقاب استعراض لممارسات الترجمة في إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بما في ذلك مواقع البنك الدولي للمنطقة على شبكة الإنترنت)، تقرر أن تكون ترجمة كل وثائق العمليات الرئيسية (وثائق معلومات المشروعات، ووثائق التقييم المسبق للمشروعات، ووثائق المشروعات) إلى العربية شرطاً ضرورياً لكل العمليات الجديدة في البلدان التي تكون فيها العربية هي لغة الأعمال الرئيسية، وتم وضع نظام جديد للرصد من أجل المنطقة لمتابعة تنفيذ هذا الالتزام. وقد أصدرت نائبة رئيس البنك تعليمات مفصلة لهذه الغاية في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2009. وتم تعيين منسقين في كل وحدة قطاعية لمساعدة فرق العمل ورصد مدى الامتثال لهذه التعليمات والقضايا المثارة. وتعاونت إدارة المنطقة أيضاً مع وحدة الترجمة العربية التابعة لإدارة الخدمات العامة في واشنطن والقاهرة، وفي اجتماع عقد في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، تلقت تأكيدات بأنه سيجري تعزيز قدرات هذه الإدارة للترجمة إلى العربية حسب مقتضى الحاجة. وبحلول 8 يونيو/حزيران 2010، تم الإفصاح عن وثائق التأهيل لمعلومات المشروع¹ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالعربية وتجري بصفة مستمرة ترجمة وثائق التقييم المسبق للمشروع من أجل العمليات الجاري تنفيذها (وإن كان بوتيرة أبطأ لأن ترجمة مثل هذه الوثائق تستغرق 8 أسابيع). وبالتوازي مع ذلك، استمرت إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ترجمة وثائق العمليات والإفصاح عنها بالفرنسية في بلدان المغرب العربي وفي جيبوتي. وفضلاً عن ذلك، وكقاعدة عامة، تجري الآن مشاورات جوهرية في اليمن على أساس وثائق المعلومات المرجعية التي أتيح للمشاركين الاطلاع عليها بالعربية، وذلك مع المناقشات التي تجرى باللغة العربية (باستخدام الترجمة الفورية عند الضرورة). وتم إنجاز جهد مواز لتحديث مواقع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باللغة العربية على شبكة الإنترنت وضمان مسابرة محتوياتها لأحدث المستجدات. ويظهر تحليل مبدئي أنه بفضل هذه الجهود، فإن الزيارات لموقع اليمن باللغة العربية على شبكة الإنترنت زادت بنسبة 48.2 في المائة خلال الأشهر الستة الماضية مقارنة مع الفترة نفسها من

¹ وثائق التأهيل هي كل الوثائق التي من أجلها تم الكشف عن مذكرة تصورات المشروع أو أي وثائق جديدة منذ 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 في مصر وبلدان مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وسوريا والصفة الغربية وغزة واليمن.

العام الماضي. وجدير بالذكر أن 57 في المائة من مستخدمي موقع اليمن باللغة العربية على الإنترنت هم من المقيمين في اليمن مقارنة مع 21 في المائة من مستخدمي النسخة الانجليزية للموقع.

7. **المشاورات.** أصدرت نائبة رئيس البنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسب مقتضى خطة العمل، تعليمات مفصلة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2009 إلى المديرين القطريين ومديري شؤون المكاتب القطرية ورؤساء فريق العمل لتدعيم التواصل مع أصحاب المصلحة المباشرة من منظمات المجتمع المدني. وحتى هذا التاريخ، فإن أدلة منظمات المجتمع المدني متاحة في المكاتب القطرية لاستخدام الموظفين. وفي حالة اليمن، تم إعداد مسح استقصائي مصمم بما يلائم أوضاعها لتحديد أصحاب مصالح مباشرة جدد للاتصال بهم وتحديث الدليل، واستجاب لذلك إجمالاً 102 من ممثلي منظمات المجتمع المدني. وبالتوازي مع هذا، شارك المدير القطريون ومديرو شؤون المكاتب القطرية في جهد منظم لتعزيز أنشطة التواصل.² فضلاً عن ذلك، عقدت سلسلة دورات تدريبية لتعميم الممارسات الجيدة بشأن المشاورات وتدعيم فعالية المشاورات على مستوى المشروعات. أولاً لرؤساء فرق العمل المتواجدين واشطنطن (في مقر البنك في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2010) بمشاركة 61 موظفاً،³ ثم لرؤساء فرق العمل في المكاتب القطرية (في بيروت خلال منتدى العمليات الإقليمية في الفترة 17-19 مايو/أيار 2010) بمشاركة 52 موظفاً من كل المكاتب القطرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تنفيذ منحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي

8. **الاجتماعات مع منظمات المجتمع المدني خلال بعثات الإشراف.** اجتمع فريق العمل حسب ما تقتضي به خطة العمل مع شريحة واسعة من منظمات المجتمع المدني تمثل وجهات النظر الرئيسية داخل المجتمع المدني لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج منحة الإصلاح المؤسسي خلال كل بعثة من بعثات الإشراف (6 سبتمبر /أيلول 2009، و4 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، و16 ديسمبر/كانون الأول 2009، و31 يناير/كانون الثاني 2010، و7 أبريل/نيسان 2010). وعقدت هذه الاجتماعات باللغة العربية على أساس وثائق المعلومات المرجعية و/أو العروض التوضيحية بالعربية. وحضر هذه الاجتماعات من جانب البنك رئيس فريق العمل (وفي أغلب الأحيان المدير القطريون /مديرو شؤون المكاتب القطرية). ومن جانب منظمات المجتمع المدني، شارك في المتوسط 10 أشخاص إلى 15 شخصاً يمثلون نفس العدد من المنظمات. وحضر كل اجتماع من اجتماعات التشاور بشأن منحة الإصلاح المؤسسي واحد على الأقل من طالبي التفتيش وأحياناً اثنان وكانوا يشاركون مشاركة نشطة في المناقشات. وأتاح هذا منتدى مفيداً لتبادل وجهات النظر والأفكار مع طالبي التفتيش ومع مجموعة أوسع من منظمات المجتمع المدني (الذين شارك بعضهم في المشاورات في مرحلة تصميم منحة الإصلاح المؤسسي بينما كان آخرون يشاركون للمرة الأولى). وتركزت الاجتماعات في بادئ الأمر على برنامج منحة الإصلاح المؤسسي والمخاوف المتصلة بآثارها المحتملة، وكذلك وجهات نظر منظمات المجتمع المدني بشأن البنك والحكومة. ومع استمرار هذه المشاورات، تطورت المناقشات من مجرد تبادل بسيط لوجهات النظر إلى تقديم ملاحظات

² مثلاً خلال إعداد إستراتيجية الشراكة القطرية، اجتمع المدير القطري للمغرب على أساس شهري مع منظمات المجتمع المدني، واجتمع المدير القطري للبنان ومسؤول الاتصال لتونس أيضاً مع منظمات المجتمع المدني والمراكز البحثية وأصحاب الفكر والرأي في عدة مناسبات.

³ خلال السنة المالية 2010 يوجد 71 من رؤساء فرق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تقييمية جوهرية واستكشاف نشط لسبل تحسين التفاعل بين منظمات المجتمع المدني والبنك على مستوى أوسع (وتمخض عن هذا حلقة دراسية عن أشكال مشاركة المجتمع المدني في متابعة مشروعات التنمية والخدمات العامة وتقييمها والتي عقدت في يناير/كانون الثاني 2010).

9. **العمل مع منظمات المجتمع المدني المشاركة في تنفيذ الإجراءات التي تلقي مساندة بموجب منحة الإصلاح المؤسسي.** بُذلت جهود خاصة للعمل بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني المعنية بالمكون الخاص بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية من منحة الإصلاح المؤسسي. وفي 19-20 أكتوبر/تشرين الأول 2009، أُقيمت حلقة دراسية بالتعاون مع معهد رصد الإيرادات وحملة (انشر ما تدفعه) وضمت 30 مشاركا (14 منهم من المجتمع المدني) لمناقشة سبل رفع مستوى الشفافية في إدارة إيرادات الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز والمعادن). وفي 15 فبراير/شباط 2010، أُقيمت حلقة دراسية ثانية (نصف يوم) لمنظمات المجتمع المدني بالاشتراك مع الأمانة اليمنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ومركز معلومات وتدريب حقوق الإنسان. وحضر هذا اللقاء 16 ممثلا عن منظمات غير حكومية مختلفة، من بينهم من طلب التفتيش. واشتملت العروض التقديمية على استعراض لعملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في اليمن والوضع الراهن لتنفيذ المبادرة على المستوى العالمي والخطوات الرئيسية التالية للمبادرة. وتركزت المناقشات على القضايا الرئيسية التي تواجه أعضاء المجتمع المدني في ظل هذه المبادرة. وأخيرا، أُقيمت في 5-6 أبريل/نيسان 2010 حلقة دراسية مدتها يومان تركزت على أفضل الممارسات في هذه المبادرة في شتى أنحاء العالم، وتحدث فيها مشاركون من موريتانيا (رئيس المبادرة في موريتانيا ومستشار رئيس الوزراء) وكازاخستان (رئيس ائتلاف المنظمات غير الحكومية ومبادرة الشفافية).

10. **التواصل مع ممثلي الجهات التي قد تتأثر بمنحة الإصلاح المؤسسي.** بُذلت جهود موازية للتواصل مع الهيئات التي تمثل الجهات التي قد تتأثر بالإجراءات التي تلقي مساندة بموجب منحة الإصلاح المؤسسي، ولا سيما في المكونات الخاصة بملكية الأراضي وجهاز الخدمة المدنية من البرنامج. وقام فريق العمل بمتابعة القضايا التي أثرت خلال هذه المناقشات (بما في ذلك المسائل المتصلة بالقضايا التي لا تلقى مساندة مباشرة بموجب منحة الإصلاح المؤسسي) وتسهيل تبادل وجهات النظر والتشاور بين منظمات المجتمع المدني والحكومة في هذه القضايا (وخاصة فيما يتعلق بإعادة التوطين المحتملة لشاغلي الأراضي العامة بوضع اليد بصورة غير رسمية وذلك في إطار جهد منظم يمكن بذله لتسجيل الأراضي).

برنامج البنك في اليمن

11. **اللقاءات الدورية مع منظمات المجتمع المدني** قام المكتب القطري، حسب مقتضى خطة العمل، بترتيب لقاءات متكررة مع مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني. وانشطت المناقشات في هذه اللقاءات حول أنشطة معينة لتعظيم آثار كل تفاعل. وعقد، في المتوسط كل شهر لقاءان أو ثلاثة بشأن موضوعات متنوعة مثل العملية الجديدة لصندوق الرعاية

الاجتماعية،⁴ ومشروع التنمية الحضرية المتكاملة،⁵ وبرنامج الحد من الطلب على القات،⁶ وتغير المناخ.⁷ ودُعي طالبو التفتيش إلى حضور هذه اللقاءات التي عقدت في صنعاء.

12. **تقديم النصح إلى الحكومة بشأن المشاورات** تحقق هدف إدارة المنطقة الخاص بالتأكيد على ضرورة المشاورات في اليمن من خلال مسارين متوازيين: أولاً، استغلت إدارة المنطقة كل اجتماع رسمي للإدارة العليا مع السلطات اليمنية في التأكيد⁸ على أهمية المشاورات وعرض مساعدة البنك في هذا الشأن. ثانياً، وكما حدث من قبل في ديسمبر /كانون الأول 2006، بعث المدير القطري برسالة في 15 ديسمبر/كانون الأول 2009 يقدم فيها النصح للحكومة بالتشاور بشأن العديد من المجالات المواضيعية الرئيسية والأنشطة التي يساندها البنك⁹ ويعرض المساعدة في تحقيق ذلك، وقامت بعثتان بزيارة اليمن (3-5 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، و12-15 ديسمبر/كانون الأول 2009) لتبرهن بصورة عملية على أهمية هذه المشورة لبلوغ تلك الغاية. وفي مايو/أيار 2010،¹⁰ قامت إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتقييم آثار هذه المشورة في مذكرة تقييمية سيتم اطلاق الحكومة عليها هذا الشهر.

13. **تقرير عن وضعية أصحاب المصلحة المباشرة ومشاوراتهم** أتمت إدارة المنطقة لتوها إعداد وثيقة عن وضعية أصحاب المصلحة المباشرة ومشاوراتهم في اليمن، وتتضمن المذكرة تحليلاً للقطاعات الرئيسية للمجتمع المدني، وذلك للمساعدة في تحسين فهم البنك لأصحاب المصلحة المباشرة وفئاتهم. وتقدم الوثيقة توصيات بشأن الآليات اللازمة لتوسيع وتعميق التفاعلات بين البنك والمجتمع المدني، بما في ذلك في سياق المشاورات التي تقودها الحكومة خلال إعداد العمليات التي يساندها البنك وتنفيذها. وهي تتضمن أيضاً الخيارات المتاحة لإقامة نظام للتعقيبات والآراء التقييمية من أجل الاستجابات التفاعلية والمحددة المدة الزمنية للاستفسارات والشكاوى من المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتم إعداد هذه الوثيقة على أساس مبادئ من بينها التشاور مع ما مجموعه 166 ممثلاً لمنظمات المجتمع المدني في صنعاء وعدن وتعز والمكلا.¹¹

14. **برنامج تدريبي لمنظمات المجتمع المدني.** تم تقديم برنامج تدريبي عن السياسة الجديدة للوصول إلى المعلومات في 8 مايو/أيار 2010 إلى ممثلي 43 منظمة من منظمات المجتمع المدني. واستهدفت دورات تدريبية أخرى تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في اليمن على المشاركة الفعالة في المشاورات بشأن الإصلاحات الاقتصادية، وقامت فرق العمل أيضاً بإعداد أنشطة البنك في سياق المشروعات الخاصة بها.

⁴ صنعاء، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

⁵ صنعاء أكتوبر/تشرين الأول 2009.

⁶ المكلا 26 أكتوبر/تشرين الأول وعدن 28 أكتوبر/تشرين الأول وذمار 31 أكتوبر/تشرين الأول وصنعاء 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

⁷ صنعاء 15-17 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، ومايو/أيار 2010.

⁸ شمل هذا عقد اجتماع مع المدير المنتدب في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2009 واجتماعات مع نائبة رئيس البنك في 6-9 نوفمبر /تشرين الثاني 2009 وفي أبريل/نيسان 2010.

⁹ واشتملت هذه على تغير المناخ، ومكافحة الفساد، وتدعيم صندوق الرعاية الاجتماعية.

¹⁰ بعثة 10-12 مايو/أيار 2010.

¹¹ فبراير/شباط، ومارس/آذار، ومايو/أيار 2010.

التطلع إلى الأمام:

15. استشرافا للمستقبل، ستستمر إدارة المنطقة في بذل كل جهد ممكن للحفاظ على تركيز قوى على قضايا الإفصاح والترجمة، ولا سيما الترجمة إلى العربية لوثائق معلومات المشروعات، ووثائق التقييم المسبق للمشروعات، ووثائق المشروعات، من أجل المشروعات الجديدة التي يمولها البنك (في البلدان التي تكون فيها العربية لغة الأعمال الرئيسية).
16. تلتزم إدارة المنطقة بالمثل بالمساعدة على إيجاد بيئة مواتية لإجراء مشاورات فعالة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني حيثما أمكن في المنطقة. وسيستمر موظفو إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه الخصوص في تقديم مشورة مصهمة حسب أوضاع البلد إلى السلطات حسبما تقضي الضرورة أو يكون ملائما، وتعتزم إدارة المنطقة توسيع برنامجها للتدريب لمنظمات المجتمع المدني في شتى أرجاء المنطقة.
17. سيبذل جهد خاص لمواصلة المشاورات بشأن تنفيذ برنامج منحة الإصلاح المؤسسي والاستمرار في تعزيزها حتى تاريخ الإقفال (في ديسمبر/كانون الأول 2010).
18. سيبذل جهد مواز لضمان استمرار المشاورات الملائمة في اليمن بناءً على الدروس المستفادة في إطار طلب التفتيش. ويقوم البنك على وجه الخصوص حاليا بدراسة تقديم المساندة (وذلك بين خيارات أخرى) لليمن من خلال منحة جديدة لأغراض سياسات التنمية، على افتراض النجاح في إتمام المفاوضات بشأن برنامج لصندوق النقد الدولي. وإذا اتخذ قرار بالمضي في هذا الاتجاه، فإن البنك سيقدم رسميا المشورة إلى الحكومة من أجل التشاور مع منظمات المجتمع المدني بشأن برنامج الإصلاحات الذي ستجري مسانده بموجب منحة سياسات التنمية حتى قبل استعراض مذكرة التصورات (وسيقدم المساندة الفنية لتحقيق هذه الغاية). وسيقوم البنك أيضا بإعداد تقرير عن سير تنفيذ إستراتيجية المساعدة القطرية في السنة المالية 2011 وسيولي اهتماما خاصة لإجراء مشاورات كافية مع منظمات المجتمع المدني في تلك العملية. وسيستمر البنك أيضا في التشاور بشأن الأنشطة الأخرى ذات الصلة.
19. بعثت نائبة رئيس البنك إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 21 يونيو/حزيران 2010 رسالة لإحاطة الموظفين علما بسير تنفيذ خطة العمل وتأكيد أهمية مواصلة الجهود والحفاظ على ما تحقق من إنجازات في إطار خطة العمل.

الملحق 1

موجز لخطة العمل المحسنة

الحالة الراهنة/الإطار الزمني	الإجراءات المقترحة
الحوار مع طالبي التفتيش	
تم إنجازه (يونيو/حزيران 2009) أقر طالبو التفتيش بأنهم تسلموا هذه الترجمة	تقديم ترجمة لوثيقة المشروع إلى الطالبين وغيرهما من أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين
تم إنجازه (30 مايو/أيار 2009، و6 سبتمبر/أيلول 2009) اجتمع طالبو التفتيش أيضا مع نائبة رئيس البنك (8 نوفمبر/تشرين الثاني 2009) ووجهت إليهم دعوات بصفة منتظمة إلى حضور اللقاءات ذات الصلة التي أقيمت في صنعاء.	دعوة الطالبين للاجتماع في موعد يلائمهم مع ممثلي البنك لإحاطتهم علما بالخطط الخاصة بالترجمة، ومرة أخرى حينما تصبح الترجمة جاهزة لمناقشة ما يتعلق من شواغل ذات صلة بها.
المشاركة والتشاور في إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
تم إنجاز الاستعراض. وكلفت نائبة رئيس البنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحدة الفعالية الإنمائية بمسؤولية متابعة مدى الامتثال والتقيد بسياسة الإفصاح داخل المنطقة. وصدرت تعليمات مفصلة لتنفيذ التوصيات في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2009. ويجري حاليا إبلاغ إدارة المنطقة شهريا بجدول لمتابعة ممارسات الإفصاح والترجمة. وعين كل قطاع منسقا لشؤون الإفصاح لمساعدة المنطقة في متابعة تنفيذ توصياتها. وحتى 8 يونيو/حزيران 2010، حققت إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الامتثال الكامل بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بحافظتها الحالية من مشروعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية.	استعراض نظام متابعة الامتثال/التقيد الفعلي بسياسة الإفصاح فيما يتصل بوثائق معلومات المشروعات، ووثائق التقييم المسبق للمشروعات ووثائق المشروعات داخل إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
تم إنجاز الاستعراض. وكلفت نائبة رئيس البنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحدة الفعالية الإنمائية بمسؤولية متابعة مدى الامتثال والتقيد بسياسة الإفصاح داخل المنطقة. وصدرت تعليمات مفصلة إلى موظفي إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2009. وجرى أيضا وعلى أساس شهري إبلاغ وحدات الترجمة التابعة لإدارة الخدمات العامة في واشنطن وفي القاهرة بالجدول الشهري السابق	استعراض ممارسات الترجمة في إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتصل بوثائق معلومات المشروع ووثائق التقييم المسبق للمشروعات ووثائق المشروعات

الحالة الراهنة/الإطار الزمني	الإجراءات المقترحة
<p>ذكره لمتابعة ممارسات الإفصاح والترجمة، وذلك لضمان أكبر قدر من الاستجابة لطلبات الترجمة داخل المنطقة. ويقوم منسق الإفصاح في كل قطاع أيضا بدور منسق الترجمة لمساعدة المنطقة في متابعة تنفيذ التزامها. وبحلول 8 يونيو/حزيران 2010، كانت كل وثائق معلومات المشروعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تم الإفصاح عنها بالعربية وتجري بصفة متواصلة ترجمة وثائق التقييم المسبق للمشروعات من أجل العمليات الجاري تنفيذها (وإن كان بوتيرة أبطأ لأن ترجمة مثل هذه الوثائق تستغرق 8 أسابيع).</p>	<p>بهدف التوسع تدريجيا في عدد الوثائق المترجمة بطريقة واقعية.</p>
<p>أجري استعراض مواقع إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على شبكة الإنترنت لتسهيل الوصول إلى مواد البنك ذات الصلة باللغة العربية ومنها وثائق المشروعات والأعمال التحليلية. وأنجز هذا العمل في أغسطس/آب 2009 بالنسبة لليمن. وأجريت جولة أولى لتحديث المواقع في أغسطس/آب 2009، وجولة ثانية في أكتوبر/تشرين الأول 2009. ويظهر تحليل مبدئي أنه بفضل هذه الجهود فإن الزيارات لموقع اليمن بالعربية على شبكة الإنترنت زادت بنسبة 48.2 في المائة خلال الأشهر الستة الماضية مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي . وجدير بالذكر أن 57 في المائة من مستخدمي موقع اليمن باللغة العربية على الإنترنت هم من المقيمين في اليمن مقارنة مع 21 في المائة من مستخدمي النسخة الانجليزية للموقع.</p>	<p>استعراض مواقع إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على شبكة الإنترنت وتحديث المواقع العربية، لتسهيل الوصول إلى مواد البنك ذات الصلة باللغة العربية.</p>
<p>حتى هذا التاريخ، فإن أدلة منظمات المجتمع المدني متاحة في المكاتب القطرية لاستخدام الموظفين. وفي حالة اليمن، تم إعداد مسح استقصائي مصمم بما يلائم أوضاعها لتحديد أصحاب مصالح مباشرة جدد للاتصال بهم وتحديث الدليل، واستجاب لذلك إجمالا 102 من ممثلي منظمات المجتمع المدني.</p>	<p>القيام في كل بلد بإعداد دليل لمنظمات المجتمع المدني التي سوف تستهدفها عملية التشاور مع تحديد نطاق اختصاصاتها، واهتمامها القطاعي.</p>
<p>صدرت التعليمات في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2009. وشارك المديرين القطريين ومديرو المكاتب القطرية أيضا في جهد منظم لتدعيم التواصل.</p>	<p>تصدر نائبة رئيس إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى المديرين القطريين/مديري شؤون المكاتب القطرية في المنطقة تعليمات للشروع في جهد منظم هدفه تدعيم التواصل مع أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين حسبما تقتضي الضرورة، وإبلاغ إدارة</p>

الحالة الراهنة/الإطار الزمني	الإجراءات المقترحة
	المنطقة بسير هذا الجهد بشكل منتظم.
<p>صدرت التعليمات والمطبوعات المساندة في 30 أكتوبر/تشرين الأول 2009. وعقدت سلسلة دورات تدريبية لتعميم الممارسات الجيدة بشأن المشاورات وتدعيم فعالية المشاورات على مستوى المشروعات: أولاً لرؤساء فرق العمل المتواجدين في واشنطن (في مقر البنك في المدة 12-14 يناير/كانون الثاني و2-4 فبراير/شباط 2010) بمشاركة 61 موظفاً، ثم لرؤساء فرق العمل في المكاتب القطرية (في بيروت خلال منتدى العمليات الإقليمية في الفترة 17-19 مايو/أيار 2010) بمشاركة 52 موظفاً من كل المكاتب القطري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.</p>	<p>تصدر نائبة رئيس إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعليمات إلى موظفي الإدارة لزيادة الوعي وتعميم الممارسات الجيدة بشأن المشاورات. تقديم التدريب لرؤساء فرق العمل وأعضائها حسبما تقتضي الحاجة.</p>
تنفيذ منحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي	
<p>(1) خلال كل مهمة إشراف، اجتمع فريق العمل مع شريحة واسعة من ممثلي منظمات المجتمع المدني، تمثل وجهات النظر الرئيسية داخل المجتمع المدني، لمناقشة ما تحقق من تقدم في تنفيذ الإجراءات التي يساندها البنك بموجب منحة الإصلاح المؤسسي والمخاوف التي قد تساور منظمات المجتمع المدني بشأن تأثير هذه الإجراءات على الفقراء . وكان يجري بصورة منتظمة توجيه الدعوة إلى طالبي التفتيش للحضور . واجتمع رئيس فريق العمل مع ممثلي منظمات المجتمع المدني في سبتمبر/أيلول، ونوفمبر /تشرين الثاني، وديسمبر/كانون الأول 2009، ويناير/كانون الثاني، وأبريل/نيسان 2010.</p>	<p>تنظيم اجتماعات بين فريق العمل وشريحة واسعة من منظمات المجتمع المدني لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات التي تلقى مساندة بموجب منحة الإصلاح المؤسسي.</p>
<p>بُذلت جهود خاصة للعمل بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني المعنية بالمشاكل الخاصة بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية من منحة الإصلاح المؤسسي. وفي 19-20 أكتوبر/تشرين الأول 2009، أقيمت حلقة دراسية بالتعاون مع معهد رصد الإيرادات وحملة (انشر ما تدفعه) وضمت 30 مشاركاً لمناقشة سبل رفع مستوى الشفافية في إدارة إيرادات الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز والمعادن). وفي 15 فبراير/شباط 2010، أقيمت حلقة دراسية ثانية (نصف يوم) لمنظمات المجتمع المدني بالاشتراك مع الأمانة البنمية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ومركز معلومات وتدريب حقوق الإنسان. وحضر هذا اللقاء 16 ممثلاً عن منظمات غير حكومية مختلفة، من بينهم طالبو التفتيش. واشتملت العروض التقديمية في اللقاء على استعراض لعملية مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في اليمن والوضع الراهن لتنفيذ المبادرة على المستوى العالمي والخطوات الرئيسية التالية للمبادرة. وتركزت المناقشات على القضايا الرئيسية التي تواجه</p>	<p>يتعاون فريق العمل بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني المعنية بشكل مباشر كجهات فاعلة في تنفيذ بعض الإجراءات التي تلقى مساندة بموجب منحة الإصلاح المؤسسي وذلك بهدف تسهيل تنفيذ العملية.</p>

الحالة الراهنة/الإطار الزمني	الإجراءات المقترحة
<p>أعضاء المجتمع المدني في ظل هذه المبادرة. وأخيرا، أقيمت في 5-6 أبريل /نيسان 2010 حلقة دراسية مدتها يومان تركزت على أفضل الممارسات في هذه المبادرة في شتى أنحاء العالم، وتحدث فيها مشاركون من موريتانيا وكازاخستان</p>	
<p>بذل فريق العمل جهودا خاصة للتواصل مع الجهات الممثلة للأطراف التي قد تتأثر بالإجراءات التي تلقى مساندة بموجب منحة الإصلاح المؤسسي وذلك لمناقشة المخاوف التي قد تساورهم بشأن هذه الإجراءات (بما في ذلك المكونات الخاصة بملكية الأراضي وإصلاح جهاز الخدمة المدنية).</p>	<p>بذل جهود خاصة للتواصل مع الهيئات التي تكون ممثلة للجهات التي قد تتأثر بالإجراءات التي تلقى مساندة بموجب منحة الإصلاح المؤسسي.</p>
برنامج البنك في اليمن	
<p>استمر المكتب القطري في عقد اجتماعات دورية مع شريحة واسعة من منظمات المجتمع المدني في اليمن، ينظر إليها على أنها تمثل وجهات النظر الرئيسية داخل المجتمع المدني وذلك لمناقشة أنشطة البنك في اليمن. واشتملت موضوعات المناقشة على صندوق الرعاية الاجتماعية الجديد، ومشروع التنمية الحضرية المتكاملة، وبرنامج الحد من الطلب على القات وذلك بين أشياء أخرى.</p>	<p>مواصلة عقد اجتماعات نصف شهرية بين المكتب القطري وشريحة متوازنة من منظمات المجتمع المدني لمناقشة أنشطة البنك في اليمن.</p>
<p>استمرت إدارة المنطقة في التشديد لدى الحكومة (على مستوى الإدارة العليا وعلى المستويات التنفيذية) على أهمية ضمان كفاية المشاورات مع أصحاب المصلحة المباشرة في صياغة برنامج البلاد للتنمية وفي تصميم الإصلاحات حاسمة الأهمية وتنفيذها، وذلك خلال الاجتماعات السنوية 2009 (أكتوبر/تشرين الأول 2009) وطوال العام بوصفه عنصرا ضروريا من الحوار على المستوى القطري. وتم التشديد على هذا خلال زيارات نائبة رئيس البنك لليمن (نوفمبر/تشرين الثاني 2009، وأبريل/نيسان 2010). وأجري أيضا تقييم لمدى استفادة الحكومة من عملية التشاور في مايو/أيار في سياق أنشطة مكافحة الفساد، وتغير المناخ، وصندوق الرعاية الاجتماعية.</p>	<p>التشديد لدى الحكومة على أهمية كفاية عمليات التشاور وتقديم المساندة للحكومة في تلك العملية بما في ذلك التدريب وتدعيم المؤسسات حسبما تقتضي الحاجة.</p>
<p>أعد جهاز الإدارة تقريرا عن وضعية أصحاب المصلحة المباشرة ومشاوراتهم من أجل البنك في اليمن. ويشتمل هذا التقرير على ما يلي: (1) معلومات وبيانات اتصال مفصلة عن منظمات المجتمع المدني، و(2) تحليل للقطاعات الرئيسية للمجتمع المدني بهدف المساعدة في تحسين فهم البنك لأصحاب المصلحة المباشرة المعنيين وفئاتهم، و(3) الخيارات المتاحة لآليات توسيع وتعميق التفاعلات بين البنك والمجتمع المدني، وآليات للبنك لمواصلة المساندة والمتابعة لعمليات التشاور التي تقودها الحكومة خلال إعداد</p>	<p>إعداد كتاب أبيض عن وضعية أصحاب المصلحة المباشرة ومشاوراتهم في اليمن.</p>

الحالة الراهنة/الإطار الزمني	الإجراءات المقترحة
<p>العمليات التي يساندها البنك وتنفيذها. ويتضمن أيضا الخيارات المتاحة لإقامة نظام للتعقيبات والآراء التقييمية من أجل الاستجابات التفاعلية والمحددة المدة الزمنية للاستفسارات والشكاوى من المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.</p>	
<p>استهدفت دورات تدريبية أخرى تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في اليمن على المشاركة الفعالة في المشاورات بشأن الإصلاحات الاقتصادية، وقامت فرق العمل أيضا بإعداد أنشطة البنك في سياق المشروعات الخاصة بها. وفي خط مواز لهذه الجهود، بدأت تعقد دورات أخرى لتقديم وتقديم سياسة الوصول إلى المعلومات (اليمن، 8 مايو /أيار 2010 مع ممثلي 43 منظمة من منظمات المجتمع المدني) ومن المخطط إقامة دورات للمغرب (24 يونيو/حزيران 2010) ومصر (أغسطس/آب)، وذلك بالإضافة إلى دورة بناء قدرات الإدارة المالية التي يجري تقديمها لمنظمات غير حكومية في البلدين.</p>	<p>وضع برنامج تدريب لمنظمات المجتمع المدني في اليمن بشأن الإصلاحات الاقتصادية وأنشطة البنك من أجل المساعدة في تدعيم قدرات هذه الهيئات على المشاركة الفعالة في المشاورات.</p>